أليات تفعيل وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني لتنمية ثقافة بيئية مستدامة[1]

أ/ تني حاج محمد المنصر بالله باحثة/ سفير حاجة كحلة
جامعة تلمسان. باحثة دكتوراه جامعة سيدي بلعباس

المقدمة:

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا محويا في تحقيق التنمية بصفة عامة والتنمية البيئية بصفة خاصة، وقد تعاظمت تلك الأهمية في العقود الأخيرة نتيجة المتغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، ولا يخفي على أحد أن موضوع البيئة أصبح يشكل اليوم أهم التحديات التي تواجه عالمنا المعاصر، حيث أسهم النمو السريع وغير المتوازن للتقدم الصناعي والتطورات الغير المنضبطة المصاحبة له والتي عرفت رواجا كبيرا منذ الثورة الصناعية في تنامي سلسلة من المشاكل ذات الطابع البيئي، ومما لاشك فيه أن جلّ هذه المشكلات ناتج عن سوء تسيير الإنسان للبيئة، بحيث لم تعد تكتسي صبغة محلية محدودة ولكنها تفاقمت لتصبح إنشغالاً محليا وإقليميا ودولياً، وبسبب تعاظم خطر تلك المشاكل من جهة، وتقلص نسبة الموارد على الأرض وإضعاف قدرتها على تجديد ذاتها من جهة أخرى، فإن هناك حاجة ملحة لترشيد التعامل الإنساني عن طريق تبني ما يعرف بالتنمية الثقافية المستدامة، من هنا يبرز الدور الذي أصبحت تقوم به تنظيمات المجتمع المدني وهذا من خلال مشاركتها الفعالة في رسم وصنع القرارات وتنمية الثقافة البيئية وتحقيق التنمية الشاملة والحفاظ على التوازن البيئي.

وتعتبر تنظيمات المجتمع المدني الركيزة الأساسية بإعتباره العامل الحيوي والفعال في عملية التنمية الشاملة، كما يعمل المجتمع المدني على تعبئة كل الموارد والطاقات سواء الإقتصادية أو البشرية، وإشراك مختلف فئات المجتمع في هذه العملية، وتكمن أهمية ودور تنظيمات المجتمع المدني في تفعيل وتعزيز وتنمية الثقافة البيئية لدى الأفراد، وذلك من خلال بناء وعي ثقافي تنموي يقوم بمشاركة حقيقية وفعالة في العملية التنموية المستديمة، من خلال وضع خطط وتبني مجموعة من البرامج الثقافية التوعوية وجملة من الإستراتيجيات والسبل الموضوعية، وفي سبيل خلق وتنمية ثقافة بيئية مستديمة لدى جميع المواطنين سنحاول في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على عملية تفعيل وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية ثقافة بيئية مستدامة وذلك من خلال التركيز على جملة من الأليات والإستراتيجيات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، بناء على هذا الطرح ستحاول هذه الدراسة البحث والتركيز على الإشكالية التالية: - كيف يمكن تفعيل منظمات المجتمع المدني لتنمية الثقافة البيئية

[1] -* رمز المقال:42-16 / ت م . س ح / ت . س
تاريخ إيداع المقال لدى أمانة المجلة: 2016/04/28
تاريخ إيداع المقال للتحكيم:2016/05/01
تاريخ رد المقال من قبل التحكيم: 2016/05/31
تاريخ قبول المقال للنشر:2016/06/09

المستدامة؟، وما هي الأليات الناجعة والواجب تحقيقها لخلق مجتمع مدني فعال يلعب دورا كبيرا في تنمية الثقافة البيئية المستدامة؟.

المحور الأول: الإطار النظري لمفهومي المجتمع المدني والثقافة البيئية

تعتبر منظمات المجتمع المدني من أهم المؤسسات التي تلعب دورا فعالا في عملية التثقيف البيئي لأفراد المجتمع وقبل الخوض سنحاول هنا التعرف على ماهية المجتمع المدني والثقافة البيئية.

أولا: تعريف المجتمع المدني

لقد حظي المجتمع المدني بإهتمام خاص من قبل الباحثين على مختلف توجهاتهم وتياراتهم الإيديولوجية والفكرية، بحيث عرفته ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز الدراسات الوحدة العربية سنة 1992 على أنه:" المؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، التي تعمل في ميادينها المختلفة في إستقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في إتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي"، وعرفه "ستفين فيش H.Steven Fish" بقوله:" أن مفهومي للمجتمع المدني هو أنه مقيد على نحو معقول، إنه يستبعد الجماعات والإتحادات المتعصبة والتي تسعى إلى السيطرة على الدولة وحكمها حصرا، إنه يركز على الإستقلالية وعن طريقها مستبعدا تلك المجموعات التي تتداخل والدولة وبما يشتمل على الإتحادات الطوعية التي تعمل في إطار النطاق العام، فإنه يستبعد كل المجموعات التي إما أن تكون ضيقة أو محدودة الأفق أو تقوم على معايير إنتسابية أساسية، إنه يشمل الأحزاب السياسية في أنظمة حزبية تنافسية وإتحادات عمال ومجموعات مصالح، وكثير من أنواع أخرى من المنظمات الطوعية بما في ذلك تلك التي لا تتضمن بالضرورة أهداف ليبرالية أو لا تتمتع بحكم داخلي ديمقراطي"[1].

يعرف سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني:" على أنه جميع المنظمات غير الحكومية وغير الوراثية وغير التي تشغل المجال العام بين الدولة والأسرة وشكلت بإرادة حرة من قبل أعضائها، وذلك من أجل تعزيز قضية مشتركة أو مصلحة أو للتعبير عن نقطة مشتركة، بحيث يجوز لهم مراقبة قيم الإحترام الواجب والتسوية والتسامح وسلمية إدارة التنوع والإختلاف"[2].

عرف عبد الغفار شكر المجتمع المدني بأنه:" مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة، أي بين مؤسسات القرابة(الأسرة، القبيلة، العشيرة) ومؤسسات الدولة التي لا مجال للإختبار في عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها، كالجمعيات الأهلية والحركات الإجتماعية والمنظمات الغير الحكومية، كما تنشأ لتقديم مساعدات أو خدمات إجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة"[3].

ويرى "ريموند هينيبوش Raymond Hinnibush" المجتمع المدني:" أنه شبكة الإتحادات الطوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على إحتواء الإنقسامات

الإجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها"[4]، فالمجتمع المدني ظاهرة مدنية وهو مجموعة البنى الإجتماعية والإقتصادية والقانونية والسياسية التي تتوفر فيها شروط معيارية هي: الإستقلال عن السلطة الدولة ماديا وإداريا، الهدفية، الطوعية، فالعناصر مؤسسات المجتمع المدني تتمثل في: الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والإتحادات المهنية والجمعيات الثقافية والإجتماعية.

لقد أصبح مصطلح المجتمع المدني لفظا جاريا على ألسنة رواد الفكر الإجتماعي والسياسي ودعاة الديمقراطية، فهو أساس بناء دولة القانون في العديد من الدول خاصة الدول النامية، وهذا راجع إلى أسباب عدة نذكر منها: زيادة الوعي نحو حقوق الإنسان والدعوة نحو المحافظة عليها، رغبة المواطنين في الحصول على مزيد من الحقوق والتمتع بقدر كافي من الحرية وممارسة نوع من الرقابة على الحكومات، فالعمل على تقوية مؤسسة المجتمع المدني ليس بالضرورة إضعاف السلطة الحاكمة بل وجوده ضروري من أجل تحقيق الشراكة المجتمعية والديمقراطية، وتحقيق العدالة والمساواة في المجتمع وذلك على أساس الشراكة الحقيقية بين الدولة والقطاع الأهلي[5].

وتضم تنظيمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات، أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو إرثي.

ويتمثل دور المجتمع المدني كونه مؤسسة تتمتع بإستقلالية التامة عن الدولة، في تنظيم وتفعيل دور الأفراد في تقرير مصيرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم، ونشر الثقافة الديمقراطية والعمل على توعية الأفراد بضرورة إقامة دولة القانون، وإقامة مؤسسات فعالة لها دور في العملية السياسية كون أن التحول والتغيير نحو الأفضل ليس حكرا على النخب الحاكمة، وفي ضوء ذلك يمكن أن نلخص أهم وظائف المجتمع المدني في:

وظيفة تجميع المصالح.

وظيفة حل الصراعات والنزاعات المجتمعية وحسمها.

زيادة الثروة وتحسين الاوضاع الاقتصادية والاهتمام بالطاقات الثقافية وتنميتها.

إفراز قيادات جديدة في المجتمع.

إشاعة الثقافة الديمقراطية ونشرها[6].

ثانيا: عناصر المجتمع المدني

يرتكز المجتمع المدني على عناصر أساسية تميزه عن غيره من التكوينات الإجتماعية التقليدية، والتي تميز غالبا بالحركية والهدفية والشفافية والعطاء والتطوع والديمقراطية الداخلية، أبرزها:

1- الطوعية: وترتبط هذه النقطة بعنصر الإرادة الحرة للفرد وإختياره في الإنتماء إلى إحدى مؤسسات المجتمع المدني، إما لتحقيق منفعة عامة أو الدفاع عن مصالح طبقة أو فئة معينة، وترتبط الطوعية بعوامل أخرى مثل طبيعة التركيب النفسي والإجتماعي والبيئي في تكوين ملامح شخصية الفرد، فالمجتمع المدني يتكون بإرادة الحرة لأفراده، لذلك هو مختلف عن التنظيمات العائلية، كالأسرة والعشيرة والقبيلة، كما يختلف المجتمع المدني عن الدولة.

2- المؤسسية والتنظيم: والمقصود بها هو ضرورة العمل ضمن تنظيمات ومؤسسات تعتمد على نظام إداري وبرنامج وأهداف أنية وإستراتيجية معينة، فلا يمكن تصور أي عمل أو نشاط فعال ومؤثر من دون تنظيم وتخطيط مسبق يقوم به جهاز فني وإداري يتمتع بمهارة وكفاءة وخبرة عالية.

3- الغاية والدور: ومعناه أن فاعلية وتأثير مؤسسات المجتمع المدني ترتبط بمدى الدور الذي تؤديه داخل المجتمع وعلى ضوء ذلك يحدد مدى نجاحها أو فشلها، بإعتبارها تمثل مؤسسات أمة وليس مؤسسات دولة، ومن خلال الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات تتحدد علاقاتها مع الدولة أيضا إذ إن كلا الطرفيين يجب أن يتنافسان مع بعضهما البعض في تقديم خدمة المجتمع.

4- الإستقلالية: ونعني بالإستقلالية هنا هي أن لا تخضع مؤسسات المجتمع المدني لأي شكل من أشكال التبعية والهيمنة من الخارج أو الداخل والمتمثلة بفرض أراء وسياسات وإملاءات وبرامج وخطط الجهة المهيمنة، الأمر الذي يؤثر سلبا في مستقبلها وفشلها حتما لأنها لا تنسجم مع طموحات الجماهير ومطالبها في الإستقلالية، وقد تلجأ البعض من هذه المؤسسات إلى عدم إستخدام مبدأ الشفافية في التعامل مع المواطنين لتجاوز هذا العنصر الأساسي مما يؤدي إلى عدم ثقتهم بها وفشلها في الأجل المتوسط والبعيد، وعليه لا بد لمؤسسات المجتمع المدني أن تمارس نشاطها بعيدا عن هذه التأثيرات الداخلية والخارجية التي تعرقل عملها وتضعف دورها المجتمعي، ولا يعني إستقلالية مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة بأي حال من الأحوال ضعفها بل هو عامل قوة كونه يمنح الدولة الشرعية الدستورية والقانونية ويحول دون هيمنة الولاءات والإنتماءات الضيقة، إذ أن الدولة القوية في النهاية هي ليست مرادفة الدولة التسلطية.

5- الترابط ضمن إطار منظومة ثقافية: ومن عناصر المجتمع المدني الأساسية هو النظر إليه بوصفه مفهوما لا يمكن التعامل معه إلا في إطار منظومة ثقافية مترابطة من القيم والمفاهيم الإنسانية والحضارية مثل (الديمقراطية، المشاركة السياسية، حقوق الإنسان، الشرعية السياسية، التعددية)[7].

6- الإلتزام بمنظومة الأخلاق والقيم والأداب العامة: هو ركن أخلاقي سلوكي وينطوي على قبول الإختلاف والتنوع بين الذات والأخرين، وعلى حق الأخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والإلتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة المستندة إلى قيم الإحترام والتسامح والتعاون والتنافس السلمي[8].

ثالثا: تعريف الثقافة البيئية

يعتبر مصطلح الثقافة البيئية من المصطلحات الحديثة التي برزت من خلال الإهتمام بقضايا البيئة والتربية والثقافة، والتي تعمل على نشر الوعي البيئي والتحسيس بقضايا البيئة كمدخل أساسي لإدراك مخاطر التلوث، وكذا لتغيير السلوكيات والذهنيات للإهتمام أكثر بهذه القضية.

ينطلق تعريف الثقافة البيئية من مفهوم الثقافة في حد ذاتها وأحسن مفهوم يمكن أن يكون للثقافة هو المفهوم الذي أقره الأنثربولوجيين:" هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعارف والقيم والإتجاهات..." وعلى هذا

الأساس يمكن أن نبني مفهوم للثقافة البيئية التي هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعارف والقيم والإتجاهات البيئية أي كل ما يتعلق بالبيئة غير أن الثقافة البيئية ترتبط بالتربية والتعليم ولعل أبرز مثال يتحدث عن الثقافة البيئية هو ذلك الذي يربطها بعنصرين هما المشاركة والتعليم البيئي[9].

ويذهب بعض العلماء أمثال السيد عبد الفتاح عفيفي بأن قضية الوعي البيئي ترتبط أشد الإرتباط بالثقافة بمفهومها الواسع، بوصف هذا الوعي جزء من الثقافة السائدة التي تعمل كموجه عام لسلوك الإنسان، من هنا تعرف الثقافة البيئية بأنها نوع من التعليم غير النظامي، غير مدرسي، يستهدف خلق الوعي البيئي أو التوعية البيئية وخلق رأي عام واع بقضايا البيئة، وذلك من خلال الدعوة إلى إقامة الندوات والمعارض البيئية، وتكوين الأحزاب السياسية لحماية البيئة، وإصدار النشرات وإعداد البرامج الإعلامية في الإذاعة والتلفزيون والصف لنشر الوعي البيئي وإنشاء جمعيات العلمية لحماية البيئة، وصون الطبيعة... وغيرها من المسميات، وبتعبير أخر فإن الثقافة البيئية هي عبار عن تعليم غير رسمي يهدف إلى غرس قيم الحفاظ على البيئة، من خلال تحسيس أفراد المجتمع بأهمية البيئة كجزء لا ينفصل عن الإنسان والثقافة، وقد حدد هذا التعريف الطرق التي تنشر بها هذه الثقافة خاصة عبر الجمعيات(بنشاطاتها المختلفة والمتعددة) والتي تعمل على نشر الوعي البيئي في المجتمع ككل[10]، وفي سياق أخر عرف روكاستل الثقافة البيئية على أنها فهم أساسيات التفاعل بين الإنسان والبيئة بمكوناتها الحية وغير الحية، بحيث يتضمن هذا التفاعل الأخذ والعطاء بين الإنسان والنبات والحيوان، بمعنى أخر فالثقافة البيئية تتطلب من الإنسان التفاعل إيجابيا في التعامل مع البيئة من خلال إمتلاك الحس والمسؤولية إتجاه حل المشكلات البيئية والوعي بأهمية المحافظة على البيئة وصيانتها[11].

وتهدف الثقافة البيئية إلى تطوير الوعي البيئي وخلق المعرفة البيئية الأساسية بغية بلورة سلوك بيئي إيجابي، والذي هو بمثابة الشرط الأساسي كي يستطيع كل شخص أن يؤدي دوره بشكل فعال في حماية البيئة وبالتالي المساهمة في الحفاظ على الصحة العامة، وهنا تكمن أهمية الثقافة البيئية والسعي لتطويرها بغية نشرها وإنضاجها لتتحول بذلك إلى مجال خاص مهم وقائم بذاته قادر على أن يأخذ دوره في المناهج التدريسية في كافة المراحل المدرسية والجامعية بهدف تنشئة أجيال بعقول جديدة تعي مفهوم الثقافة البيئية وتعمل على تطبيقها، وهو مفهوم يعبر عن إكتساب الفرد للمكونات المعرفية والإنفعالية والسلوكية من خلال تفاعله المستمر مع بيئته، والتي تسهم في تشكيل سلوك جيد يجعل الفرد قادرا على التفاعل بصورة سليمة مع بيئته، ويكون قادرا على نقل هذا السلوك للأخرين من حوله[12].

وتتحقق الثقافة البيئية في كل مراحل وتجهيزات جوهر العملية الثقافية وفي مجال متابعة التعلم الحر وأيضا في كافة المنظمات والجمعيات التي تسعى لحماية البيئة والطبيعة، ذلك من خلال عمليات تعلم وتعليم منهجية ومنظمة ومبرمجة زمنيا وذلك بهدف بناء جيل ذا كفاءة عالية وإستعداد للتعامل بخبرة وبكامل المسؤولية مع قضايا البيئة، من خلل هذه التحديدات تكتسب الثقافة البيئية مفهوما مختلفا يميزها عن الشكل الإخباري للإهتمام بقضايا البيئة[13].

كما تهتم الثقافة البيئية بالتوعية، والتحسيس المستمر لجميع الأفراد مهما كان عمرهم، ومهما كان جنسهم، وأينما تواجدوا بأهمية البيئة، والمحافظة على المحيط من أجل الحفاظ على صحة الإنسان وكذا وجود وبقاء الكائنات الأخرى سليمة حفاظا عليها كمكون رئيس وهام في الطبيعة من جهة، وحفاظا على التوازن البيئي من جهة أخرى ولا تتوقف الثقافة البيئية عند هذا الحد، بل تهدف إلى أن يتمتع الأفراد بجمال الطبيعة وسحر المحيط مما يؤثر على التوازن النفسي لديهم فتكون علاقتهم بخالق الطبيعة، ومبدع جمالياتها قوية متينة، وعلاقتهم فيما بينهم علاقة محبة ووئام، وتعاون في إطار قيمٍ سامية تؤطرها روح المواطنة[14].

وتجدر بنا في هذه الدراسة التمييز بين الثقافة البيئية والتربية البيئية وفي هذا الصدد يشير السيد عبد الفتاح عفيفي أن الثقافة البيئية تركز على جوانب التعليم غير الرسمي بينما تركز التربية البيئية على التعليم النظامي الرسمي، لهذا تمتد الثقافة البيئية عبر مراحل العمر المختلفة بينما تقصر التربية على مراحل الإعداد العلمي في سنوات الدراسة الرسمية، بمعنى أن الثقافة البيئية تختلف عن التربية البيئية في كونها عملية تربوية مستمرة، أي تجعل من قضية الحفاظ على البيئة مسألة مهمة لا ترتبط بيوم أو سنة، بل ترتبط بكل مراحل العمر من خلال التعليم غير الرسمي الذي يهدف إلى التحسيس والتوعية والتثقيف البيئي وكذا نشر كل القيم والأخلاق البيئية الإيجابية في المجتمع[15].

وكتعريف إجرائي يمكن القول بأن الثقافة البيئية هي بمثابة التوعية البيئية كونها عملية تربوية غير رسمية تهدف إلى تحسيس الأفراد بالمسؤولية تجاه القضايا البيئية ويظهر ذلك من خلال تفعيل دور الجمعيات والمنظمات البيئية التي تعمل على غرس قيم الحفاظ على البيئة وحمايتها كجز لا يتجزأ من ثقافة المجتمع.

1- أهداف الثقافة البيئية: تتمثل الأهداف الجوهرية للثقافة البيئية في النقاط الرئيسية التالية:

- حماية وحفظ الصحة وحياة الإنسان والتطوير المستديم للنظام الطبيعي والنباتي والحيواني وكافة الأنظمة الإيكولوجية وكذلك لحماية التنوع الحيوي الشامل.
- حماية المصادر الطبيعية كالتربة والماء والهواء والمناخ والتي تعتبر كجزء رئيسي من النظام البيئي وفي الوقت نفسه كأساس للتواجد والمعيشة للإنسان والحيوان النبات ولمتطلبات الإستثمار المتنوع للمجتمع.
- حماية وحفظ الموارد المعنوية والتراث الحضاري كقيم حضارية وثقافية واقتصادية للفرد والمجتمع، والعمل على حفظ وترسيخ وتوسيع فضاءات حرة وذلك لخدمة أجيال مستقبلية وأيضا بهدف الحفاظ على التنوع البيئي والحيوي والأماكن الطبيعية، إستبدال المصادر الأحفورية بالمصادر الطاقوية.

فالحماية البيئة هي عمل إحتياطي وقائي موجه تقع مسؤوليته بالدرجة الأولى على عاتق الدولة وذلك بالتعاون الفعال مع كافة تنظيمات المجتمع المدني بهدف معالجة النقاط الرئيسية البيئية التالية:

- إزالة أو معالجة الأضرار البيئية القائمة.
- تجنب او التقليل من المشاكل والأخطار البيئية الراهنة
- الوقاية الإحتياطية من المشاكل البيئية المستقبلية والتي قد يكون من الممكن تداركها[16].

2- عناصر الثقافة البيئية: تتضمن الثقافة البيئية عنصرين مهمين هما السلوك البيئي والوعي البيئي ومنه:

أ- السلوك البيئي: هو نوع من السلوك الإجتماعي الذي يتضمن في محتواه إما الإتجاه الإيجابي أو السلبي نحو البيئة، فهو البيئة كما يراها أو يدركها الفرد أو الموقف الذي يتخذه الفرد مع أو ضد البيئة، كما أنه كل ما يصدر عن الكائن الحي من تصرفات وأفعال، فالأفعال سلوك والردود عليها سلوك، وجموع هذه السلوكيات وردودها يكون ما نسميه بالتفاعل الإجتماعي، فكلما كان السلوك مقبولا ومتقنا مع القيم المرغوبة، كلما أدى ذلك إلى قوة المجتمع وفاعليته وإذا حدث عكس ذلك فإنه يؤدي إلى المشكلات التي يعاني منها المجتمع ومنها المشكلات البيئية.

ب- الوعي البيئي: فهو الإحساس بأهمية الحفاظ على البيئة هذا الإحساس يبدأ مع المعرفة(معرفة المشكلات البيئية) وهو الإحساس الذاتي بأهمية العمل التسخيري الذي تقوم به البيئة لنفع الإنسان، بتزويده مقومات الحياة وعوامل البقاء، بمعنى الإحساس بالمسؤولية وإدراك كيفية التعامل مع البيئة وصيانتها من الأخطار التي تهددها، وبالتالي فهو يعني تحسيس الأفراد بأهمية الحفاظ على البيئة والتعامل معها بعقلانية من خلال تدعيم دور المؤسسات التربوية والإعلامية وكذا الجمعيات البيئية التي تعمل على رفع المستوى الثقافي وتنمية الوعي لديهم للمشاركة بفعالية في تحسين البيئة وحمايتها من التلوث، فالوعي البيئي يفترض توفر الوعي الإجتماعي [17].

المحور الثاني: دور منظمات المجتمع المدني في تنمية الثقافة البيئية

هناك إجماع وإتفاق مع المشتغلين بعلم الإجتماع والمهتمين بقضايا التطور والتنمية على أن التنمية الحقيقية هي التي تقوم بالإعتماد المتبادل بين المجهودات الحكومية والأهلية معا، وعلى أن يقدم كل طرف ما لديه ويسهم بما في وسعه لمواجهة مشكلات المجتمع الإجتماعية والإقتصادية والبيئية والصحية وغيرها، وما نراه اليوم تواجد كبير وإنتشار واسع لمنظمات المجتمع المدني ودور تلك المنظمات في التطور الإجتماعي والإقتصادي، وفي تطوير وتدعيم التنمية حيث أن البعض منها أصبح لها نشاطا ملحوظا في برامج وخطط التنمية وفي تنفيذ بعض أهداف وبرامج السياسة السكانية وكذا في مجالات البيئة وحمايتها ومكافحة التلوث[18]، وتلعب منظمات المجتمع المدني دورا بارزا في تنمية الثقافة البيئية وذلك من خلال:

1- دور الجمعيات في التربية البيئية: والتي نعني بها محاولة تجنب الكثير من المشكلات البيئية التي تهدد نوعية حياة الإنسان، وغيره من الأحياء على الأرض عن طريق توضيح المفاهيم والخلافات المعقدة التي تربط الإنسان بالبيئة، ويتمثل دور الجمعيات في نشر التربية البيئية من خلال عرض مضمونها(تدريب الأفراد لتحمل مسؤولياتهم، تنمية وتطوير الشعور بالمواطنة، تنشئة السلوك المبني على الوقاية وإتقاء الضرر البيئي...)[19].

إن تتبع بروز مفهوم التربية البيئية وتطوره العملي كنمط تربوي خاص يظهر لنا الدور الكبير الذي لعبته تنظيمات المجتمع المدني في بلورة هذا المفهوم من خلال أساليب التربية الغير نظامية أو الغير رسمية، حيث كان لمنظمات المجتمع المدني السبق الكبير في إعطاء البعد التربوي مكانته الحيوية في توجيه علاقة الإنسان بمحيطه البيئي، وتأكيدا لدورها في دعم وتفعيل برامج التربية البيئية أوصى مؤتمر تبليسي سنة 1977 بضرورة أن تقوم الدول بتشجيع الجمعيات والتنظيمات البيئية للمساهمة الفعلية في برامج التربية البيئية وبمختلف مستوياتها، وهي

التوصيات التي تجسدت عمليا من خلال المكانة التي حظيت بها هاته التنظيمات على مستوى البرامج والهيئات المعنية بمجال التربية والتثقيف البيئي، كمنظمة اليونسكو والتي تعتبر قطاع المجتمع المدني شريكا الأساسي في تحقيق مختلف برامجها وأهدافها التربوية، وهو التوجه نفسه الذي تقره أغلب الهيئات الحكومية على المستوى الوطني من خلال تشجيعها لأليات التربية الغير النظامية كمجال داعم ومكمل للبرامج التربوية النظامية وبالأخص في المجال البيئي[20].

وتبرز أهمية البعد التربوي ضمن جهود قطاع المجتمع المدني في تنمية الثقافة البيئية عن طريق حجم النشاط التربوي الذي تضطلع به بعض التنظيمات البيئية، والذي يصل حدود تخصصها المباشر كهيئات للتربية والتثقيف البيئي كما هو الحال بالنسبة لشبكات المدارس البيئية الحرة أو المدارس الإيكولوجية الغير النظامية والتي نشأت بالموازاة مع برنامج المدارس الإيكولوجية النظامية كشبكة أرينا في فرنسا، ومنظمة التربية البيئية البريطانية التي تعد من أبرز المنظمات الغير الحكومية العاملة في مجال التربية البيئية بحوالي 66 فرعا محلي عبر 58 دولة، وكذلك الحال بنسبة لمنظمة تجمع الأرض البلجيكية التي تضم العديد من المنظمات الناشطة في مجال البيئة والتعاون شمال وجنوب، ولا ينحصر إهتمام المجتمع المدني بمجال التربية البيئية على التنظيمات والجمعيات ذات البعد البيئي المباشر بل يمتد للعديد من الفعاليات الأخرى، كالنقابات العمالية التي يحتل موضوع التربية والتثقيف البيئي أهمية كبيرة ضمن برامجها التكوينية، والتي ترمي من خلالها إلى رفع مستوى وعي العمال بأهمية بيئة العمل وما تنطوي عليه من مخاطر تهدد سلامتهم الصحية وأمنهم وسلامة المحيط البيئي وهو الإهتمام نفسه الذي تبديه بعض التنظيمات المدنية الأخرى لمجال التربية البيئية، كالجمعيات النسوية وجمعيات تربية وحماية الطفولة[21]، وتتنوع الوسائل والأليات التربوية التي تعتمدها تنظيمات المجتمع المدني في سبيل رفع الوعي الجماعي لأفراد المجتمع بمسؤولياتهم البيئية بحسب طبيعة هاته التنظيمات ومجال إمتدادها الميداني.

2- الدور التحسيسي للمجتمع المدني: فقد يكون أنجح أنواع العمل الثقافي البيئي هو التوعية بالقدوة حيث لا ينحصر دور الجمعيات في الصلاحيات والإمكانيات التي تتاح لها للمشاركة في حماية البيئة وإنما يتعداه إلى تحسيس المواطنين ونشر الوعي وتعريف الأشخاص بحقهم في العيش في بيئة نقية، فعلى المجتمع المدني أن يقوم بدور كبير في ترسيخ الثقافة البيئية أو التوعية البيئية في المجتمع من خلال جملة من النشاطات أبرزها إعداد برامج تلفزيونية خاصة عن البيئة، إحتفال باليوم العالمي للبيئة وإستخدام كافة وسائل الإعلام لتنبيه الرأي العام بأهمية وضرورة حماية البيئة والتركيز على توعية المواطنين بالموضوع الخاص الذي يحدده برنامج الأمم المتحدة للبيئة كل عام[22]، والقيام بحملات إعلامية مكثفة وندوات ثقافية تركز على ضرورة حماية البيئة وصيانتها، إن التطبيق العملي لمعنى التحسيس أو التوعية ينصرف لتعبير عن تفاعل الإنسان الإيجابي مع كل قضايا المحيط البيئي الذي يعيش فيه، وبشكل يجعل من عملية التحسيس ألية مكملة وداعمة لعملية التربية والتثقيف البيئي، ويعتبر مجال التوعية والتعبئة الجماهيرية كأحد الوسائل العملية الكفيلة برفع مستوى الإهتمام الإنساني بقضايا البيئة، حيث شكل موضوع التوعية والتحسيس الركيزة الأساسية والمشتركة في برامج وإستراتيجيات مختلف

تنظيمات المجتمع المدني المهتمة بالمجال البيئي، ويشمل إهتمام التنظيمات البيئية بمجال التوعية والتحسيس البيئي من خلال ما يبرزه واقعها الميداني، مستويين أساسيين يشمل المستوى الأول التوعية البيئية العامة التي تستهدف مختلف أفراد المجتمع وفئاته ومن دون تحديد، بينما يختص المستوى الثاني بفئات وقطاعات معينة وذلك بالنظر لخصوصيات تأثيراتها المباشرة على المحيط البيئي مقارنة بقطاعات أو فئات أخرى، إذ يعكس هذا التعدد في مستويات الأنشطة التوعية والتحسيسية لقطاع المجتمع المدني، مدى الأهمية والمركزية التي توليها التنظيمات البيئية لعملية التوعية بإعتبارها القاعدة الأساسية التي يتوقف عليها نجاح وإنفاذ مختلف إستراتيجياتها العملية في مجال تخصصها البيئي[23].

أولا: متطلبات عمل مؤسسات المجتمع المدني:

يتضح إنطلاقا مما سبق أن عمل مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق متطلبات تنمية الثقافة البيئية المنشودة تتحدد بالأساس فيما يلي:

أ- تأهيل وتدريب قيادات منظمات المجتمع المدني لتمكينهم من تطبيق أساليب القيادة وتطوير ألية العمل لتنفيذ الخطط والأهداف المرسومة لتلك المنظمات.

ب- وضع ألية للرقابة الداخلية وإيجاد معايير رقابية تتناسب وعمل تلك المنظمات وإستحداث أساليب تتناسب والتطورات الجارية.

ج- الإستعانة بخبرات المنظمات والجمعيات الأخرى والتي تمتلك خبرة متنامية ومتطورة في هذا المجال.

د- وضع تصنيف محدد للمهام والمسؤوليات والصلاحيات للعاملين والقياديين في تلك المنظمات.

هـ- إيجاد ألية للتواصل والتنسيق بين الجمعيات والمنظمات والجهات ذات العلاقة وعلى الأخص الحكومية.

و- توفير الدعم المادي وتوزيعه بصورة عادة وفقا لمتطلبات كل منظمة وإحتياجاتها.

ك- البعد عن مبدأ فرض الوصاية من قبل الجهات المانحة للدعم المادي، ووضع الشروط والسياسات الخاصة بها وإتاحة الفرصة لمنظمات المجتمع المدني العمل وفقا لخططها وإحتياجاتها.

ل- إزالة العراقيل وتذليل الصعاب التي تحول دون مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني[24].

ثانيا: دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الثقافة البيئية المستديمة

سنحاول هنا التوسع في أهم مؤسسات المجتمع المدني التي تساهم في تحقيق الثقافة البيئية

1- دور الأسرة: تلعب الأسرة دورا هاما في تنشئة أجيال تعي جيدا ماهية البيئة وماهية مخاطرها على المجتمع وذلك من خلال القدوة الموجودة لدى الوالدين في الإهتمام بالنظافة والإستخدام الرشيد لكل شيء حتى يتم التقليل أو الحد من تأثير إستخدام الفرد السيء للبيئة والهدف هو إضافة عضو نافع يعي جيدا الأخطار المحيطة بالبيئة ويكون قدوة لأهله

2- دور المؤسسات التعليمية: يعتبر دورها مكمل لدور الأسرة في الإرتقاء بسلوك الطفل في المدرسة حيث توجد إدارات للبيئة بالمدارس تسهم في رفع الوعي الثقافي البيئي ويجب أن تتضمن المناهج الدراسية مقررا مستقلا عن البيئة والثقافة البيئية وضرورة القيام بأنشطة تخدم البيئة وتحافظ عليها.

3- دور المؤسسات الدينية: حيث تلعب المؤسسات الدينية من المساجد وغيرها دورا كبيرا في توعية الناس من خلال الدروس، الخطب الأسبوعية والندوات لإبراز مساوئ التلوث البيئي على الطبيعة وضرورة تلقين الأطفال قيم الثقافة البيئية الإيجابية للمحافظ عليها وصيانتها[25].

4- دور وسائل الإعلام: نظرا للإنتشار الواسع والواسع الذي عرفته وسائل الإعلام في الأونة الأخير خاصة في عصر العولمة والتكنلوجيا، ونظرا للتطور الكبير لوسائل الإعلام فهي تلعب دورا هاما في تنمية الثقافة البيئية وهذا من خلال التأثير المباشر في سلوك الأفراد عن طريق البرامج التوعوية وندوات العلمية التي توضح من خلالها أهمية المحافظة على البيئة، بالإضافة إلى الحملات الإعلامية التحسيسية التي تنظمها وسائل الإعلام للإشادة بأهمية الثقافة والتوعية كعامل أساسي للمحافظة على البيئة، حيث نجد أن هناك إرتباط وثيق بين البيئة ووسائل الإعلام نظرا لقيامها بنشر الوعي البيئي والتربية والتدريب والتثقيف من خلال البرامج الهادفة والمخطط لها.

المحور الثالث: أليات وسبل تفعيل دور المجتمع المدني لتنمية الثقافة البيئية

تتنوع أليات ووسائل عمل المجتمع المدني في مجال التوعية والتثقيف البيئي، إذ تشمل إستراتيجية تفعيل عمل تنظيمات المجتمع المدني بشكل عام جانبين أساسيين: جانب التوعية والتحسيس المباشر عن طريق التواصل المباشر مع الأفراد والهيئات المراد توعيتها وتثقيفها، وجانب الإعلام البيئي ونشر القيم والمبادئ البيئية، حيث تهدف هذه الأليات إلى تحقيق الثقافة البيئية المستديمة وبناء أفراد مدركين لواجباتهم ومسؤولياتهم إتجاه محيطهم البيئي بشكل خاص والبيئة الطبيعية بشكل عام.

أولا: تنمية الثقافة البيئية عن طريق الإتصال المباشر

تعتبر أليات العمل الجواري والإتصال المباشر أحد أكثر الإستراتيجيات الميدانية التي تعتمدها تنظيمات المجتمع المدني من أجل رفع مستوى الوعي والحس الثقافي بقضايا البيئة، إذ غالبا ما يكون لعامل الإتصال المباشر أهمية معتبرة في زيادة فعالية العمل التحسيسي الثقافي وتحقيق تجاوب أكبر من الفئات والأفراد الموجه لهم، وتبرز من بين أهم هاته الأليات الجوارية على المستوى الميداني الندوات والمحاضرات العامة، وحملات التحسيس المتخصصة.

أ- الندوات والمحاضرات العامة: تحتل التجمعات واللقاءات الجماهيرية العامة على إختلاف صورها ملتقيات، ندوات، ورشات حوار والنقاش حيزا مهما في أنشطة التنظيمات المدنية سعيا منها لتحقيق أهدافها وإيصال رسائلها والتعبير عن مواقفها إتجاه القضايا والمسائل التي تدخل ضمن إهتمامها ومجال نشاطها، إذ وإنطلاقا من حرية التجمع التي تكفلها أغلب المواثيق والنصوص الدولية والوطنية، بإعتبارها من الحقوق الأساسية في

المجتمعات الديمقراطية المعاصرة، وتعد التجمعات العامة أحد أكثر الوسائل العملية التي تعتمدها التنظيمات المدنية في مجال التوعية والتعبئة العامة بالقضايا التي تدافع من أجلها محليا، وطنيا ودوليا، وتتنوع صور التجمعات التحسيسية بحسب الفئات المستهدفة والأهداف المرجوة، والتي نذكر من بينها المحاضرات والندوات العامة التي تسعى لتكوين وتعبئة الرأي العام بخصوص القضايا البيئية ذات التأثير العام على أفراد المجتمع، كالتلوث وترشيد إستهلاك الموارد الطبيعية كالطاقة والمياه، حيث تقوم بعض التنظيمات البيئية وفي إطار خطط عملها الميدانية بإعداد برامج مستمرة من الندوات والمحاضرات التحسيسية العامة، كما هو الحال مثلا لبرنامج " الشارع البيئي" الذي يشرف عليه المكتب العربي للشباب والبيئة في مصر، وقد تأخذ هذه التجمعات طابع خاصا سواء من حيث المواضيع المطروحة أو الفئات المستهدفة، كالملتقيات والمؤتمرات الموجهة للفاعلين في مجال البيئي من مسؤولي الهيئات الصناعية والإقتصادية بغية رفع مستوى إدراكهم ووعيهم بتأثيرات أنشطتهم الصناعية على المحيط البيئي[26].

ب- حملات التوعية المتخصصة: تسعى تنظيمات المجتمع المدني إلى تعزيز ومضاعفة جهودها في هذا المجال عن طريق حملات التحسيس البيئي المركزة أو المتخصصة كوسيلة أكثر فعالية وتأثير في رفع مستوى الوعي الثقافي بشكل سريع وفعال، ولا سيما إتجاه بعض القضايا البيئية ذات التأثير المباشر على حياة الأفراد والمجتمع ككل، وترتبط هذه الحملات من الناحية العملية بمواضيع بيئية خاصة وحساسة، سواء من حيث تأثيرها أو خطورتها مما يتطلب مضاعفة جهود التوعية كما ونوعا لتحقيق التأثير الفعلي في تعبئة الرأي العام وبشكل سريع وفعال، كحملة السحابة السوداء التي قادتها العديد من التنظيمات البيئية في مصر لواجهة مشكلة التلوث في مدينة القاهرة، والذي تسبب فيه وبشكل مباشر إنبعاث الغازات المتعددة المصادر، الصناعة وسائل النقل الحرق العشوائي للنفايات[27]، وتأخذ هذه الحملات في بعض الأحيان طابعا عالميا كما هو الحال بالنسبة لحملة التوعية الدولية " من أجل كوكب حي" التي نظمها الصندوق الدولي للبيئة(WWF) سنة 2010 من أجل وقف الإستنزاف اللاعقلاني للغابات وإعادة تأهيلها وتشجيرها، وبرمجت خلالها العديد من الأنشطة التوعية كاللقاءات والندوات والخرجات الميدانية لتحسيس الأفراد بأهمية الغابات ودورها الحيوي في الحفاظ على التوازن والتنوع البيولوجي لكوكب الأرض[28].

ثانيا: تنمية الثقافة البيئية عن طريق وسائل الإعلام

تحظى وسائل الإعلام في المجتمعات المعاصرة بدور كبير في توجيه الرأي العام نحو القضايا ذات الإهتمام المشترك، وقد كان للتطور التكنولوجي الذي عرفته هذه الوسائل إنعكاس إيجابي على تضاعف قدراتها وفعاليتها في تعبئة الرأي العام وتوحيد مواقفه حيال العديد من القضايا الإنسانية والبيئية المشتركة وعلى مختلف الأصعدة المحلية والوطنية والدولية، حيث أصبح إقتناع الرأي العام خلال العقود الأخيرة متوقف وبدرجة كبيرة على ما تقدمه وسائل الإعلام من أراء ومعلومات تساعده على الإقتناع بها[29]، من هنا برزت وسائل الإعلام الحديثة كضرورة أساسية في بناء رأي عام مدرك وواعي بمختلف القضايا والمسائل ذات الإهتمام الإنساني والبيئي،

وذلك من خلال دورها المحوري في نقل وإيصال وتداول كل أشكال المعرفة الإنسانية، وتنوير الأفراد والمجتمعات بجميع المعلومات والتفاصيل المتعلقة بالقضايا ذات الإهتمام المشترك، مما يجع الفرد والمجتمع على بينة من أمره في فهم حقيقتها وتحديد موقفه ورأيه إتجاهها[30].

وما يهمنا هنا هو التركيز على الإعلام البيئي الذي تقوم وذلك قصد خلق وتنمية الثقافة البيئية، والذي يعمل على تمكين الأفراد والجماعات من الإطلاع على المعلومات والأخبار المتعلقة بقضايا البيئة، بغية التأثير في سلوكياتهم ومواقفهم إتجاهها والرفع من مستوى إدراكهم وشعورهم بمسؤولياتهم المباشرة في المحافظة على المحيط البيئي والعمل على تنمية وحماية موارده وتوازناته، فالإعلام البيئي هو إعلام معلومات وتحليل وليس إعلام دعاية وإفتراضات نظرية، وذلك من خلال تعامله مع موضوع البيئة كقضية إعلامية تتطلب البحث والتدقيق في مختلف تفاصيلها وفتح النقاشات والحوارات العامة بخصوصها، وليس مجرد أخبار يتم تداول نقلها بدون أي تحليل موضوعي وموثق[31]، وإدراكا منها لفعالية وسائل الإعلام في التوعية والتثقيف والتعبئة الجماهيرية أولت تنظيمات المجتمع المدني العاملة في مجال البيئي إهتماما كبيرا بهذا النمط كوسيلة لنقل وإيصال رسائلها التحسيسية لمختلف فئات المجتمع بخصوص قضايا محيطهم البيئي وما تنطوي عليه من تأثيرات مباشرة على ظروف حياتهم، وهذا ما يتجسد في الواقع العملي من خلال المنشورات والمطبوعات والنشرات الخاصة الصادرة من قبل الجمعيات البيئية بالإضافة إلى بروز الدوريات وتقارير الأنشطة السنوية كأبرز صور النشاط الإعلامي لتنظيمات المجتمع المدني.

ثالثا: معايير قياس فعالية المجتمع المدني

إذا كان لمؤسسات المجتمع المدني أهدافا تسعى لتحقيقها حيث تنتهي بإشباع إحتياجات المجتمع من خلال دورها الخدمي والخيري وتفعيل المشاركة الواعية والفاعلة في إحداث التنمية المستدامة وتطوير الوعي بكافة أنواعه لدى جميع شرائح المجتمع، فإنه يجب أن تكون هناك معايير تقاس بها تلك الأهداف التي تسعى هذه المؤسسات من خلال أدوارها المتعددة لتحقيق التنمية بالتعامل مع البيئة ومقوماتها الأمنية للحفاظ على التوازن البيئي والموارد الطبيعية ويمكن التعبير عن هذه المعايير من خلال:

1- كيفية إدارة الموارد الطبيعية
2- الحفاظ على التراث الثقافي وتحقيق الإنتاج والإستهلاك المستدام
3- رفع الوعي العام والدعم المؤسسي وبناء القدرات.
4- تحسين تخطيط الموارد وتحسين الصحة العامة.
5- رفع درجة إنتماء الأفراد وإحترامهم لبيئتهم ومجتمعاتهم.
6- توفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة وتوفير بيئة أفضل للمعيشة والعمل.
7- تحقيق اللامركزية في إدارة النظم البيئية لتحقيق التنمية المستدامة.
8- القضاء على مشاكل الفقر والبطالة ومشاكل المرأة والأمن الغذائي[32].

وفي الأخير يمكن القول أن تفعيل دور منظمات المجتمع المدني وتعزيز سبل مساهمتها في تنمية الثقافة البيئية يكون من خلال التركيز على ثلاث مداخل رئيسية هي:

أ- المدخل الأول هو محاولة إحداث تغيير في البنية القانونية والتشريعات المتحكمة في مجموع الحقوق خاصة الفئات المهمشة منها.

ب- المدخل الثاني يكون على المستوى الشعبي من خلال خلق ثقافة المواطنة لدى الشباب.

ج- أما المدخل الثالث فيمثل هدفا إستراتيجيا يتمثل في التنشئة السياسية والإجتماعية للتلاميذ والطلاب ويعد أهم مدخل على الإطلاق[33].

الخاتمة:

نستطيع القول أن الثقافة البيئية تنمو وترسخ لدى الأفراد وفي وسط المجتمع بإصدار التشريعات اللازمة وإنشاء الهيئات المكلفة بتنفيذ هذه التشريعات على أرض الواقع، ومن خلال عمليات التوعية والتحسيس المستمرة التي تقوم بها مؤسسات التنشئة الاجتماعية، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه تنظيمات المجتمع المدني في عملية التوعية والتثقيف البيئية، ومحاولة التركيز وتفعيل مختلف السبل والأليات التي تقوم بالتأكيد على أهمية الثقافة البيئة وضرورة المحافظة على المحيط وعلى التوازن البيئي في إطار القيم التي ترتكز عليها روح المواطنة الإيجابية، وضرورة إسناد صلاحيات أكبر لجمعيات حماية البيئة والجمعيات الأخرى في غرس قيم الثقافة البيئية في المجتمع.

هوامش الدراسة:

1 صونية العيدي ،" المجتمع المدني المواطنة والديمقراطية"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد02،03، جانفي، جوان، 2008، ص.4

2 Abdel Rahman Hassan Hamddy, "the stat and civil society in Africa: a North African perspective", African journal of political science and international relations, vol.3, February 2009, p66.67.

3 صالح ياسر، المجتمع المدني، مقال منشور على الرابط الإلكتروني: www.ust.edu/open/library/law/21pdf8.ص

4 خير الدين عبادي،" المجتمع المدني والعملية السياسية في شمال إفريقيا"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2011، ص.11

5 أبو نصر مدحت، إدارة منظمات المجتمع المدني، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص70،71.

6 عباس فاضل محمود، " دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي"، مجلة الأستاذ، كلية التربية، ابن رشد، العراق، العدد203، 2013، ص.627

7 نفس المرجع السابق، ص621، 622، .623

8 مرسي مشري،" المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في ألية تفعيله"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، يومي 16-17 ديسمبر 2008، ص.05

9 شتوي الأخضر،" برامج التربية البيئية في التلفزيون الجزائري: دراسة تحليلية لسلاسل إعلانات الغزالة" دنيا"، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة يوسف بن خدة، 2005- 2006، ص.22

10 سمير قريد،" دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية"، مذكرة ماجستير، قسم علم الإجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، ص.32

11 نفس المرجع السابق، ص.33

12 أعمر عزاوي، أحمد لعمى،" الثقافة البيئية بعد إستراتيجي لحماية البيئة"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: سلوك المؤسسة الإقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 20-21 نوفمبر 2012، ص.42

13 نفس المرجع السابق، ص.42،43

14 بشير خلف، الثقافة البيئية... البعد الغائب، مقال منشور في مجلة الحوار المتمدن، للمزيد أنظر الموقع الإلكتروني: .http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=142229

15 سمير قريد، المرجع السابق الذكر، ص.33

16 أعمر عزاوي، أحمد لعمى، المرجع السابق الذكر، ص.43

17 شتوي الأخضر، المرجع السابق الذكر، ص22،23.

18 محمود قرزيز، مريم يحياوي،" دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر: بين الثابت والمتغير"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، يومي 16-17 ديسمبر 2008، ص.10

19 منى هرموش،" دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009-2010، ص.62

20 كريم بركات،" مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمر، تيزي وزو،2013- 2014، ص.150،151

21 نفس المرجع السابق، ص.152،151

22 منى هرموش، المرجع السابق الذكر، ص.62،63

23 كريم بركات، المرجع السابق الذكر،ص162،163

24 ناجي عبد النور،" دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر"، مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية، جامعة سطيف، العدد 5، 2007، ص.209

25 بوشنقير إيمان،" دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة جيل حقوق الإنسان، مركز جيل البحث العلمي، بيروت، العدد2، يونيو 2013، ص.45،44

26 كريم بركات، المرجع السابق الذكر، ص166،.167

27 مركز حابي للحقوق البيئية HCER من أهم الجمعيات البيئية التي قادت هذه الحملة بداية من 2001 من خلال تنظيمه للعديد من أنشطة التوعية والتحسيس بمخاطر التلوث وتأثيراتها السلبية على حياة السكان في مدينة القاهرة، وتهدف إلى مساعدة المواطنين في الحصول على حقوقهم البيئية خاصة حقهم في الوصول إلى الموارد والمشاركة في إدارتها وحصولهم علي المعلومات الخاصة بحالة هذه الموارد بشكل منتظم وعند الطلب ، مع تدعيم دورهم في تفعيل وتطوير التشريعات البيئية والحق في الحياة في بيئة آمنة ونظيفة، للمزيد أنظر إلى الموقع الإلكتروني للمركز:www.hcer.org

28 Programme forêt anciennes, Bilan de la Campagne 2010, pour une planète vivante, rapport publie par : WWF-France 2010, p02.

29 عبد الكريم محمد السروي، الرقابة الشعبية على سلطة رئيس الدولة: دراسة مقارنة بين النظامين الدستوري المعاصر والإسلامي، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2009، ص.289

30، نفس المرجع السابق، ص.293

31 نجيب صعب،" البيئة في وسائل الإعلام العربية"، مداخلة مقدمة إلى ملتقى الإعلامي العربي الأول للبيئة والتنمية المستدامة، مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكتب الإقليمي لغرب أسيا، يومي 27-29 نوفمبر 2006، القاهرة، ص.04

32 بوشنقير إيمان، المرجع السابق الذكر، ص44.

33 يوسف زدام،" دور المجتمع المدني في التنمية الإنسانية: مقاربة ثقافية"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، يومي 16-17 ديسمبر 2008، ص09.